من هذا الكتاب بالشروط التي تلزم الكمال والحقوق العامة والخاصة
الثابتة له والواجبة عليه في كل مقام ونشأة وموطن وفأة واستيفاءه
روحا وجسما موقتا وغير موقت وأما المراد منه باعتبار حكم
استعدادي فهو ما ينتهي اليه امره بعد استقرار اهل الدارين فيهما وتلبسهما
اعني الاصليين بالحال الذي يدوم عليهم تفصيل حكمه في كل ما يتقلبون
فيه وأما المراد منه في كل وقت فهو ما يظهر به او عليه من
الاحوال والافعال او يصدر منه على نحو ما يقع وذلك حكم الكمال
الذي يخصه ويحصل له من مطلق مرتبة الكمال وحاله بحسب نسبته
من الاسم الالهي صار هذا الانسان مظهره بتعيينه اياه اذ مالاعيان
وخصوصية استعداداتها تعين الاسماء والالقاب الحق من حيث
انقطاع نسبته من السوى علما ووجودا ومرتبة لا اسم له ولا وصف
كما سبق التنبيه عليه فاذكر قولي وهل استعين به من
حيث مرتبته وحقيقته في بعض ما ذكر او كله من حيث عينه
ومرتبته او استعان هو من حيثيتها وهل الاستقلال
حاصل لاحد الطرفين او هو ممتنع مطلقا او في بعض الامور
دون البعض اما في الوجود من حيث عينه فالاستقلال فيه للحق
اذ لا وجود في الحقيقة لسواه ولو موجد غيره وليس للعين الا

قبول

Copyright © King Saud University

قبول الوجود على وجه مخصوص بحسب استعداده وكونه شرطا في
ظهور الوجودية على ذلك الوجه فافهم ولكن هنا سر لا يحل كشفه
قد اومأت اليه قبل فاز يده بيانا ان شاء الله تعالى واما الاثر
فللمراتب والحقائق الغيبية ولا يضاف الى الحق من حيث وجوده لما
ذكرناه في اول الكتاب بل يضاف اليه من احد جمع هويته الغايبة
عن المدارك باعتبار تعذر معرفة كنهه والاحاطة به ومن حيث
مراتب اسمائه وصفاته باعتبار عدم مغايرتها له واما ارتباط
الاثر بالوجود والوجود بالاثر من حيث كل موجود مشترك
ومن فهم ما ذكرته عرف اين ظهر حكم الاستقلال واين خفي ومن اي
وجه يتعذر ومن اين لا وقولي اي شيء هو فيه معنى وفيما
خرج عنه صورة وبالعكس الملائكة قوى العالم ولا تخلو اعيانها
من صورة وان لم يكن لها صورة معينة وهي في الانسان قوى نشأته
ولا صورة لكل القوى لكنها تعقل باثارها كالقوى المغذية
والماسكة والنامية والهاضمة والدافعة ونحوها وأما
بالعكس فالالوهية ورقائقها نسب معقولة والانسان صورة
بجميعها ولساير الحقايق الكونية فهي وغيرها مبثوثة في نشأته
ومجموعة في نسخة وجوده والعلم معنى مجرد وله في نسخة وجود

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)